

القروض المصرفية أحلامٌ في مهبّ الشُّروط التعجيزية

وجد الكثير من الشباب بالقروض الحكومية فرصة لتحقيق أحلامهم بالزواج وفتح مشاريع عمل جديدة أو شراء مسكن، بمختلف أشكاله، شقة أو بيت متواضع، مثلما أراد ذلك الشاب أيهم، الموظف في إحدى الهيئات المستقلة، والتي سمحت لموظفيها الاقتراض من أحد المصارف الحكومية مبلغاً يصل الى 50 مليون دينار بكفالة ضامنة، أيهم المتزوج منذ سنين ولديه طفلان،

فكّر بشراء البيت الذي استأجره قبل عامين وتحويل الإيجار الشهري الذي يدفع الى قسط مصريّ، لكن حلم أيهم تبدّى كما الماء، وهو يشارف على تسلم المبلغ الذي تُستقطع منه نسبة الأرباح مقدماً والضريبة ومصاريف أخرى، مادفع به الى إلغاء الفكرة، لكن ليس بالمجان أيضاً، إذ كلفه ذلك دفع قرابة (350) ألف دينار رسوم إلغاء القرض.

□ قسم التحقيقات عدسة: محمود رؤوف

قروض متنوعة بكفالة كفيلين

المصارف الحكومية والمتقلة بمصرفي الراقيدين والرشيد، سبق وأن أعلنت عن إطلاق سلفة الـ(٥٠) مليون دينار كبديل عن سلفة الـ(١٠٠) راتب، مشترطة تقديم مستند أرض المستفيد لغرض منحه السلفة بمساحة (٥٠) متراً ويرغب ببنائها، وإن هذه السلفة أطلقت بصلاحيات مدراء القروض، ويكون التسديد (١٥) مليون دينار على الهيكل و (٢٥) مليون دينار على البتلو و (١٠) ملايين، عند تسلم المفتاح، كما أطلق المصرف أيضاً سلف الزواج والمشاريع الصغيرة التي يفضل منحها للورش الصناعية التي تتراوح مبالغها بين (١٥) الى (٢٥) مليون دينار، وبالرغم من ذلك إذا كان المشروع الصناعي موثقاً، تصل السلفة الى (٣٠٠) مليون بفائدة (٧٪) يُعاد النظر فيها حسب أهمية المشروع والجدارة الائتمانية للزبون، بشرط أن تكون دراسة الجدوى متقنة ومعرفة المقرض بتسويق المنتج.

كما كشف مصرف الراقيدين عن منح قروض لشريحة الأطباء بمختلف تخصصاتهم تصل إلى (٧٥) مليون دينار، وتشمل القروض الأطباء وأطباء الأسنان والبيطريين والصيادلة وغيرها، تكون عبر مراحل متفاوتة وشروط محددة، وبحسب طالب القرض ورغبته. هذا القرض الـ (٢٥) مليون دينار للغاية الـ (٤٠) مليون دينار، سيكون بضمان الراتب وكفالة كفيلين، بينما قرض الـ(٤٠) مليون دينار، للغاية الـ(٦٠) مليون دينار سيكون بضمان رهن العقار. مشيراً الى أن قرض الـ(٦٠) مليون دينار، للغاية الـ(٧٥) مليون دينار يكون بضمان رهن عقار أيضاً.

هذا في ما يخص مصرف الراقيدين، أما الرشيد، فقد أعلن عن منح المواطنين سلفة بمبلغ (٧٥) مليون دينار لشراء وحدة سكنية في المجمعات السكنية بشرط الكفيل وبنسبة فائدة (٤٪). كما تم تخصيص قروض للمشاريع الصغيرة تصل الى (٣٠) مليون دينار، وللمشاريع الكبيرة يكون الإقراض حسب أهمية المشروع، فضلاً عن قرب اطلاق قرض لأساتذة الكليات بواقع (٢٥) مليون دينار مدة ست سنوات، وهناك قروض للأطباء بمبلغ (٥٠) مليوناً، الى جانب منح سلف الزواج بواقع (٥) ملايين دينار وقروض لشراء سيارات.

كما أقدم المصرف على إطلاق سلفة (٧٥) مليون دينار، لشراء الشقق في مجمع بسماية وعدد من المجمعات الأخرى في بغداد والمحافظات وبنسبة ربح (٤٪) دون كفيل، إضافة الى تخصيص مبالغ قروض للمشاريع الصغيرة تصل الى (٣٠) مليون دينار، والمشاريع الكبيرة يكون الإقراض حسب أهمية المشروع.

وفي محاولة لتشجيع الزواج على الشباب، قرر مصرف الرشيد منح القروض بواقع ٥ ملايين دينار للزواج، وقروض لشراء السيارات وأبدت بعض الشركات منح عجلتين بـ(١٨) مليوناً، كونها سيارات إنتاجية (حمل) لتسهم بتحسين دخل المواطنين، إضافة الى الاستمرار بإقراض المتقاعدين.

الجدوى من القروض

مختصون بالشأن المالي والاقتصادي، لم يبالوا كثيراً بهذه القروض، أن تحرك عجلة العمل وتنعش الاقتصاد كونها حسب المختص الاقتصادي هيثم أحمد موسى، لم تأخذ بنظر الاعتبار الجدوى الاقتصادية وعملية تحريك الاقتصاد بقدر ماهية عملية ترويج سياسية خاصة، وأنها تزامنت مع قرب الانتخابات البرلمانية. لافتاً الى غياب الرؤية الموضوعية بالقروض، فمن غير المعقول



غياب الرؤية الموضوعية بالقروض، فمن غير المعقول أن تمنح سلف الزواج للشباب وهم عاطلون عن العمل، بالتالي تتحول السلفة إلى مشكلة ربما تقف حجر عثرة أمام طريق استمرار الزواج

أهمية أن تكون هناك دراسة مستفيضة لهذه القروض، وأن تكون جماعية أكثر مما هي فردية



جملة أزمات البطالة والسكن بمقدمتها تدفع المواطن للبحث عن الاقتراض المصرفي

قرابة ١٠ ملايين دينار، وكل ما في السوق مستورد، ليكون الاختيار بالتالي شراء سيارة تاكسي لزوجها يعمل بها بعد انتهاء عمله في إحدى الدوائر الحكومية بصفة عقد منذ سنوات ... المختص الاقتصادي توفيق العزاوي، هو الآخر لم يتفاعل بهذه القروض التي عدّها إعلامية ترويجية كونها لم تستند الى الواقع اليومي العراقي وما يعانيه المواطن من صعوبة توفير المعيشة وارتفاع معدلات



هذه القروض يمكن أن تكون مفيدة إذا درست بشكل اقتصادي منتج وخففت من شروط الكفالة والضمان وغير ذلك

الفساد الإداري المصري الذي يُعد عقبة كبرى في منح تلك القروض التي ذهب الكثير منها إلى أصحاب شركات وهمية ورجال أعمال (فضائيين) حسب وصفه

الفقر والبطالة التي تجاوزت معدلاتها الطبيعية في بلد يُعد الأغنى عالمياً والأفسد أيضاً. العزاوي يرى أهمية أن تكون هناك دراسة مستفيضة لهذه القروض، وأن تكون جماعية أكثر مما هي فردية. بمعنى أن يُفتح مشروع انتاجي كبير لمن تنطبق عليهم شروط القرض من الشباب، ويتم توظيف كل متقدم حسب شهادته وعمله ويتحول المشروع الى شركة مساهمة بمرور الوقت ويعد تسديد كلفتها من الاستقطاعات الشهرية.

ويوضح العزاوي لـ(المدى) هناك مشكلة كبرى متمثلة بقروض المصارف الأهلية التي تفرض شروطاً غريبة على من يروم الاقتراض، فضلاً عن المزاجية بمنح تلك القروض وفق ضوابط تلك المصارف التي تختلف من مصرف إلى آخر حسب وجهة نظر إدارته. مشدداً على أهمية وضع برنامج وطني متكامل لتدوير أموال القروض في مشاريع انتاجية ربحية بعيداً عن سطوة المصارف والمتنفذين، وهذا الأمر لا يستوجب جهوداً كبيرة بقدر وجود الإرادة الوطنية.

غياب السياسة والرؤية الاقتصادية

يصل عدد المصارف الأهلية في العراق الى قرابة ٣٠ مصرفاً، نصفها تحمل صفة إسلامي، لكنها تتعامل بالقروض والنسبة المعتقدة في المصارف الأخرى غير الإسلامية. كل هذا المصارف لم تستطع توفير بيئة مالية مناسبة للعمل والإنتاج والمساهمة بإنعاش الاقتصاد الوطني، حسبما يرى ذلك المصرفي المتقاعد ثامر كامل، الذي يوضح لـ(المدى) أن مجمل هذه المصارف ريعية تعانש على مزاد العملة وأرباحها الخيالية، بالتالي لا تكلف نفسها عناء البحث والعمل على ايجاد استراتيجية مالية وطنية، فضلاً عن غياب الرقابة والمتابعة على عملها من قبل الجهات الحكومية وبشكل خاص البنك المركزي الذي يمنحهم إجازات العمل.

ويسترسل كامل بحديثه عن إشكالية القروض المالية والتي يعدها أشبه بجربعات المخدر، كونها لم تستطع حل أي مشكلة اقتصادية، ناهيك عن غياب السياسة والرؤية الاقتصادية لتلك القروض التي غالباً ما تأتي في ظروف غير مطمئة للجميع. منوهاً الى الفساد الإداري المصرفي الذي يُعد عقبة كبرى في منح تلك القروض التي ذهب الكثير منها إلى أصحاب شركات وهمية ورجال أعمال (فضائيين) حسب وصفه.

لكن المصرفي المتقاعد يعود الى بوابة الأمل والجدوى من القروض التي يمكن من خلال الأموال المخصصة لها أن تسهم بحل عدد من المشكلات، مشيراً الى مشكلة السكن، مقترض أن هناك (١٠٠) مواطن يرومون بناء وحدات سكنية مختلفة المساحات من خلال الاقتراض، مقترحاً شراء الأرض بجزء من المبلغ المخصص وبناء وحدات بالجزء المتبقى وتسليمه الى المتقدمين الذين يسدّون ثمنها شهرياً، أي بدل من أن يقوم بدفع إيجار للدار التي يسكنها، يدفع قسط القرض الذي تحول الى منزل. مؤكداً إن من خلال هذه العملية التي تعتمد على الموارد والمواد المصنعة محلياً، تضرب أكثر من عصفور بحجر واحد.

هناك مشكلة كبرى متمثلة بقروض المصارف الأهلية التي تفرض شروطاً غريبة على من يروم الاقتراض، فضلاً عن المزاجية بمنح تلك القروض وفق ضوابط تلك المصارف التي تختلف من مصرف إلى آخر حسب وجهة نظر إدارته

كفيلاً آخر يمكن أن يؤمّن لها تسلم القرض من أحد المصارف الأهلية التي وضعت الكفيل بالشروط الأولى، وبمرتّب يوازّي القرض الذي تأمل منه فتح مشروع ربحي يسهم في فك الأزمة المالية التي تعانيها عائلتها ومساعدة زوجها في توفير مستلزمات المعيشة، لكن كل محاولات لبنى بقاء بالفشل للنتيجة الى القروض (الاجتماعية) كما أسمتها، السلفة الشهرية التي نظمها

مع عدد من معارفها والجيران وتسلمتها أولاً، لكنها عادت ووقعت في مشكلة أخرى، فأَي مشروع ربحي يمكن أن تفتتحه بالمبلغ الذي وصل الى

مع أحد اصدقائه على أن يجمعا قرضهما في افتتاح مشروع ربحي ولم يكن أمامهما سوى مفيدة إذا درست بشكل اقتصادي وما إن شرعا بتقديم معاملة القرض، حتى صُدمتا بالشروط شبه التعجيزية كما وصفها سجاد، إذ يستوجب عليهما تقديم كفيلين ضامنين براتب حكومي، لكنها عجزا عن ذلك ما يعني نهاية حلمهما بالعمل، فضلاً عن الشروط الصادمة الأخرى.

قروض المصارف الأهلية

تتحرك لبنى بشكل يومي على المعارف والأهل، عسى أن تجد

ومتوسطة تسهم بتحريك عجلة العمل بشكل مدروس. موضحاً: أن هذه القروض يمكن أن تكون مفيدة إذا درست بشكل اقتصادي منتج وخففت من شروط الكفالة والضمان وغير ذلك. سجاد محمد، شاب في مقتبل العمر، أتمّ دراسته الجامعية العام الماضي، وكحال أخويه اصطف في طابور انتظار فرصة العمل والتعيين الحكومية والتي اجهضت بسياسة التشفيف نتيجة الفساد وانخفاض أسعار النفط، حاول سجاد، أن يجد فرصة عمل ملائمة، لكن كل محاولاته لم تنجح لأسباب عدة، في نهاية المطاف وجد ضالته بالقروض المصرفية، إذ اتفق

أن تُمنح سلف الزواج للشباب وهم عاطلون عن العمل، بالتالي تتحول السلفة إلى مشكلة ربما تقف حجر عثرة أمام طريق استمرار الزواج. مشدداً على أهمية ايجاد فرص عمل مناسبة أولاً، من ثم منح من يرغب بأي قرض يريد أسوة بدول العالم. ويضيف موسى بحديثه لـ(المدى) إعطاء أساتذة الجامعات والأطباء وغيرهم من الشرائح عالية الدخل قياساً بشرئخ أخرى تحتاج لفرص عمل، مؤكداً إنه بمبالغ هذه القروض، بإمكان إيجاد فرص عمل للعاطلين خاصة الخريجين منهم، يمكن مساعدتهم بفتح وتبني مشاريع عمل صغيرة

